

افتتح «مؤتمر التنمية» نيابة عن رئيس الوزراء

عبد العزيز الزين: وفرنا 30 ألف فرصة وظيفية للعمالة الوطنية

كتبت هبة سالم:

أكد رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزين أن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة وفر 30 ألف فرصة وظيفية للعمالة الوطنية وساهم في تخفيض نسبة البطالة من 8.3% إلى أقل من 5% وهي نسبة مقبولة عالمياً، مشيراً إلى أن الكوادر المهنية جاهزة للعرض على مجلس الخدمة المدنية، مشيراً إلى أن المجلس سيجتمع قريباً لمناقشتها. وقال الزين في كلمة بمؤتمر «تنمية للعمالة وطنية»، ألقاها نيابة عن رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد أن المؤتمر يعقد ضمن إطار اهتمامات الدولة بفضيلة التنمية الاقتصادية والعملية الوطنية ودعم مسيرة برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، بتوفير فرص وظيفية للعمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية.

تخفيض نسبة البطالة من 8.3% إلى أقل من 5%

الكوادر المهنية جاهزة وتعرض على «المدنية» قريباً

21 مليوناً و900 ألف دينار قيمة العلاوة الاجتماعية 50193

مواطناً ومواطنة

وأضاف الزين أننا نتطلع إلى النتائج والتوصيات التي ستصدر عن مؤتمر هذا الذي يعقد تحت شعار تنمية بعمالة وطنية وفق المحاور الرائدة التي تم طرحها من نخبة من الأكاديميين والفكرين والمختصين في مجالات التنمية والتطوير الاقتصادي في القطاع الخاص على اختلاف تخصصاته ومناقشة الخبرات والإبحاث والتجارب للوصول إلى استراتيجية جديدة لتخطي الصعاب والعقبات كافة التي قد تواجهها في المرحلة المقبلة لدعم مسيرة الشباب الكويتي للعمل في القطاع غير الحكومي وتوفير الأجواء المناسبة بكل ثقة وأطمئنان.

دعم

من جانبه قال أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة د. وليد الوهيب تحتفل اليوم معاً بافتتاح المؤتمر الثاني للقوى العاملة الوطنية الذي يعقد تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحد الجاير الصباح بمناسبة مرور 10 سنوات على إنشاء برنامج إعادة الهيكلة، وانقضاء 6 سنوات على انعقاد المؤتمر الأول للقوى العاملة الوطنية الذي عقد عام 2004، مثمناً دعم سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لجهود برنامج إعادة الهيكلة ليساهم بانجازاته في بناء الكويت الغالية، وتحقق توجيهات سموه بتعيين الآلاف من أبناء الكويت تم تعيينهم بالقطاع الخاص منذ بداية البرنامج في إطار الامتثال الحكومي بالقوى العاملة الوطنية كهدف استراتيجي للقانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل بالجهات غير الحكومية.

وأضاف الوهيب: إن مؤتمراً هذا الذي يعقد تحت شعار «تنمية.. بعمالة وطنية» قد تعددت محاور عمله لتشمل عرض ودراسة المرتكزات الأساسية في عمل البرنامج كتحديث القوى العاملة وأهمية تحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ودور التدريب والتأهيل في خلق الكوادر المؤهلة للعمل بالقطاع الخاص، وأهمية المشروعات الصغيرة كآلية لاستيعاب العمالة الوطنية، وإنشاء الحاضنات وتدريب المبادرين واقتراح التشريعات والحوافز لضمان انخراط العمالة الوطنية في إدارة وتملك هذه المشروعات، وكذلك مؤشرات سوق العمل كإداة لدعم العمالة الوطنية والحد من البطالة.

وأشار الوهيب إلى أن البرنامج قد حقق منذ إنشائه العديد من الإنجازات للوطن العزيز وفق

مجال توظيف العمالة الوطنية تم تحفيز القطاع الخاص لاستيعاب العمالة الوطنية، حيث بلغت أعداد صارفي العلاوة الاجتماعية و علاوة الأواد في القطاع الخاص حتى مارس 2011 عدد (50193) مواطناً ومواطنة، وتم صرف مبلغ (21.904.335 ديناراً)، مشيراً إلى أن ذلك ساهم ذلك في خفض الخاص على اختلاف تخصصاته ونسبة البطالة من قوة العمل الوطنية إلى حوالي 4.7% فقط، وهو معدل قريب جداً من أفضل المعدلات العالمية التي تقدر بـ(4%)، خاصة بعد أن تجاوزت نسبة البطالة 8% عام 2001 قبل العمل بقانون دعم العمالة، مبيناً أن الإحصاءات الخاصة بالبطالة في دولة الكويت كانت تشير إلى أن نسبة البطالة ستصل إلى أكثر من 20% لولا إنشاء برنامج إعادة الهيكلة.

ويبين الوهيب قيام البرنامج بدور فاعل في مواجهة مشكلة المسرحين سواء بإيجاد فرص عمل بديلة لهم أو بصرف رواتب شهرية لهم، وذلك وفقاً للقواعد التي جدها مجلس الوزراء في هذا الشأن، وقد بلغ إجمالي عدد المسرحين الذين استقبلهم البرنامج (1097) مواطناً ومواطنة على دفعتين، الأولى شملت (967) مواطناً ومواطنة، والثانية فقد بلغت (130) مواطناً ومواطنة فقط، مما يدل على أن مشكلة المسرحين في تراجع بصفة عامة.

وشدد الوهيب على تزايد الوجود النسبي للعمالة الوطنية في حدود الأغلبية المطلقة في عدد من القطاعات كالبنوك والمؤسسات المالية لتصل إلى أكثر من 60% حالياً مقابل 10% فقط عام 2001. لافتاً إلى تزايد أعداد ونسبة العاملين الكويتيين إلى إجمالي العمالة بالقطاع الخاص من 1.3% عام 2001 إلى حوالي 4.3% حالياً، مما يعني مساهمة البرنامج بصورة فعالة في إصلاح الخلل في هيكل القوى العاملة بالكويت خلال الفترة الماضية وإمكانية استمراره في تحقيق الهدف الرئيسي لقانون دعم العمالة (19 لسنة 2000).

وأضاف الوهيب أن الاهتمام بتدريب العمالة الوطنية على مختلف المهن والحرف حيث بلغ أعداد المتدربين أكثر من (5000) مواطن ومواطنة حتى الآن إلى جانب تدريب الطلبة البالغ عددهم حوالي (5000) طالب وطالبة أيضاً، موضحاً اعتماد البرنامج ليس فقط كآلية موازنة لديوان الخدمة المدنية لتعيين العمالة الوطنية، بل إسناد الدور الرئيسي له في تعيين العمالة الوطنية بحدود (14000) سنوياً بالقطاع الخاص مقابل (8000) فقط بتولي ديوان الخدمة المدنية تعيينهم بالقطاع الحكومي.

ونوه الوهيب بأنه من بين الأساليب التي يستهدفها البرنامج

لتوفير فرص عمل للعمالة الوطنية هو تمكّن وإدارة المشروعات الصغيرة، باعتبارها إحدى أهم وسائل دعم العمالة الوطنية من جهة، ولجودها الاقتصادي سواء على الصعيد الفردي أو القومي من جهة أخرى، خاصة وأن تلك المشاريع تشكل أحياناً ما يزيد عن 50% من الدخل القومي لعدد من الدول الكبرى في آسيا وأوروبا، ويمكن أن يكون لمثل هذه المشاريع دور فاعل في الحد من البطالة، وتحقيق فرص أكبر للنجاح والتميز للجادين من أبنائنا، مشيراً إلى أن برنامج إعادة الهيكلة تنطلق إلى المساهمة في تخفيف العبء المالي للدولة الناتج من التعيين في الحكومة، والقضاء على البطالة والمساهمة في رفع تنافسية العمالة الوطنية وتعديل تركيبة سوق العمل، وإنشاء صندوق التأمين ضد البطالة وتطوير القاعات لدى المواطنين للعمل في القطاع الخاص.

بيانات

بدوره أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط الدكتور عادل الوقيان أن بيانات الفترة من 2001 حتى 2009 الخاصة في العمالة الوطنية قبل الخطة تشير إلى زيادة



• وليد الوهيب



• عبدالعزيز الزين



(تصوير: محمد هاشم)

• جانب من الحضور تقدمهم سولي الجسار وفوزي المجدي

أعداد قوة العمل الإجمالية في الدولة إلى أكثر من 2.07 مليون فرد، حيث بلغ معدل نمو الكويتيين منهم حوالي 4.2% سنوياً في المتوسط اللقطاء الخاص فقط، فقد تزايد في مقابل معدل نمو حوالي 6% من العمالة الوطنية خلال السنوات الأخيرة حيث وصل خلال عام 2008 إلى حوالي 15 ألف فرد، من الواضح أن تلك الأعداد يتم تعيينها وفقاً لطلبات الجهات الحكومية المختلفة دون دراسة الاحتياجات الفعلية لتلك الجهات، فضلاً على اتجاه التوزيع المهني لقوة العمل الوطنية لصالح غير المهن العلمية والفنية، حيث لا تزال هذه المهن (الطباء والعلميون والمهندسون والاقتصاديون والقانونيون والفنيون في الهندسة والفنيون في الطب والعلوم) تستحوذ على نسبة لا تزيد عن 12% من إجمالي قوة العمل الوطنية فترة ما قبل الخطة، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً في إمكانيات التحول إلى مركز مالي وتجاري والذي يحتاج إلى عمالة أكثر تخصصاً واحترافاً. وأضاف الوقيان أن قصور التشريعات المشجعة لقوة العمل الكويتية للعمل في القطاع الخاص؛ في جانب التشريعات التي تحفظ

حقوق العمالة وتعمل على توازن العلاقة بين أصحاب العمل والعمالة (من كويتيين وغير كويتيين) وبما يحقق مزيداً من المنافسة في سوق العمل في القطاع الخاص، بالإضافة إلى قصور التشريعات التي تسهم في دعم وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والتي تعتبر من الأليات الهامة في الحد من البطالة بين قوة العمل الوطنية التي جانب كونها إحدى آليات توفير مزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص وأهمية ترابطها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعن الخطة الإنمائية والعمالة الوطنية بين الوقيان الرؤية الاستراتيجية التي أبرزت أهمية تفعيل مفهوم التنمية البشرية من أجل التحول إلى مركز مالي وتجاري من خلال بناء وتطوير الكوادر الوطنية مع توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والمتوازنة والهادفة إلى ترسيخ قيم المجتمع والحفاظ على هويته وبناء المواطنة وتحقيق العدالة وسبل العيش الكريم، مشيراً إلى أن سياسات سوق العمل التشغيل تتضمن الخطة الإنمائية (17) سياسة في مجال سوق العمل التشغيل اخصت منها (10) سياسات ترتبط بتوفير فرص عمل مناسبة لقوة العمل الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية للكوادر الوطنية للمنافسة في سوق العمل وتحديث القطاع الخاص على استيعابها وتلك السياسات في اتجاه مبدأ التخطيط العلمي للقوى العاملة بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية المستقبلية من العمالة في القطاع الحكومي والقطاعات غير الحكومية وتحسين بيئة وظروف العمل في القطاع الخاص بما يحسن من فرص المنافسة الحرة في سوق العمل المناقشة الحرة في سوق العمل لصالح العمالة الوطنية، والتركيز على رفع مستوى التكنولوجيا للقطاع الخاص لترسيخ استخدام العمالة، إضافة إلى تعديل تشريعات العمل بما يحقق مزيداً من الفرض لقوة العمل الوطنية؛ بما يضمن حقوق العمالة، وإعادة النظر في قانون التأمينات الاجتماعية بما يحد من ظاهرة التقاعد المبكر، وخاصة بين النساء استخدام

العاملات. ونوه أنه سيتم زيادة فرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص لاستيعاب حوالي 65% من إجمالي الداخلين الجدد لسوق العمل الوطنية بما يعادل 14.000 فرصة عمل في المتوسط سنوياً بما فيها توفير فرص عمل منتجة للمرأة والشباب الكويتي للانخراط في العمل الحر من خلال إصدار تشريعات تتعلق بالمشروعات

الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف رفع نسبة العمالة الوطنية بالقطاع الخاص من إجمالي العمالة الوطنية من 18.1% عام 2009 إلى حوالي 30% مع نهاية الخطة، مشيراً إلى زيادة معدلات نمو فرص العمل للعمالة الوطنية بالقطاع الخاص إلى حوالي 8% سنوياً خلال سنوات الخطة إلى جانب خفض معدلات نمو فرص العمل بالقطاع الحكومي إلى حوالي 1% خلال سنوات الخطة، ورفع إنتاجية العمالة في الدولة من خلال تشغيل قوة عمل عالية الكفاءة وفقاً للمستويات الدولية من خلال تطبيق منظومة المؤهلات المهنية الكويتية وربطها بمنح تراخيص العمل، مع التركيز على المهن التي تحتاج إليها الدولة للتحول إلى مركز مالي وتجاري.

وأشار إلى تطوير ورفع كفاءة قوة العمل الوطنية للعمل بالقطاع الخاص من خلال تدريب ما لا يقل عن 3000 متدرب سنوياً في مجالات وتخصصات تلائم احتياجات سوق العمل في مرحلة التحول إلى مركز مالي وتجاري (مثل تخصصات الإدارة والمال والاعلام والاتصالات)، دعم المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحقيق التنوع في أنشطتها، وتكاملها مع المشروعات الكبرى، ووقف توظيف العمالة الوافدة في القطاع الحكومي إلا في التخصصات النادرة والتي لا تتوافر في قوة العمل الوطنية مع الإبقاء على سياسة الاحلال للدفع الحالي من العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي (في حدود 10% سنوياً) لتحقيق

الوطنية وحفزها على المشاركة في فرص عمل حقيقية.

خلال ورشة عمل بوزارة الكهرباء والماء

جاسم اللقاوي: تطوير قطاع خدمات المشتركين



(تصوير وليد هاشم)

• المتحدثون في ورشة الكهرباء



• جانب من الحضور

تطوير خدمات الكهرباء والماء، وبدوره استعرض المهندس فلاح المطيري من قطاع شؤون المستهلكين طرق التحصيل الالكتروني المطبقه أخيراً في الكويت والتي تساهم في التبسيط والتسهيل على المشتركين وطرق احتساب الفواتير وطرق الدفع الأتمه خصوصاً ونحن في عصر التكنولوجيا الذي أعطاه المرونة في عوامل الاستفادة من التواصل السريع سواء بين الأفراد أو المؤسسات التي تقدم خدمات للمنتفعين من خدمتي الكهرباء والماء.

المشتركين والمستثمرين، ولفت إلى أن الورشة تناولت أهم المحاور التي تشكل أساساً لتطوير خدمات المشتركين في دول التعاون حيث طرحت 12 ورقة تناقش كيفية متابعة شكاوى المشتركين سواء ألباً عن طريق الاستفاضة من التغذية المرتدة وذلك لتطوير الخدمة المقدمة، ولفت إلى أن الورشة تشمل التعرف على الأنظمة الذكية والتجارب الناجحة لتحسين الأنظمة والإجراءات في مجال خدمة المشترك، مشيراً إلى أهمية دور النشاط التسويقي في

الرابط بين قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع والمشاركين. مشيراً إلى أن أهم عناصر تقديم الخدمة أن تكون تنافسية مؤكداً أنه لا قبول في الوقت الراهن لخدمة لا يتوفر فيها معيار الجودة ولا تكون بسعر مناسب ولا يتم توفيرها في الوقت الذي يتوقعه العميل، ولفت إلى أن الورشة توضع تحديثات إليها دول المجلس تضع تحديثات أمام وزارات الكهرباء فيها للواء المستهلكين من أكثر القطاعات أهمية مع هذه التنمية وإلا فقدت ثقة وقابلية للتطوير والتحسين وهو

خالد العنبي: الأنظمة الذكية تحسن الطاقة الخليجية

كتب خالد العنبي:

أكد الوكيل المساعد لشؤون المستهلكين بوزارة الكهرباء والماء م. جاسم اللقاوي حرص الوزارة على تطوير قطاع خدمات المشتركين، مشيراً إلى أن تكامل مسيرة التواصل لدول مجلس التعاون الخليجي يتيح الفرصة لتعزيز جسور التعاون ونشر الثقافة والتضامن الخليجي وفتح آفاق جديدة بما يعزز فرص العمل على تحديث قطاع الخدمات.

جاء ذلك خلال الورشة الرابعة التي نظمتها وزارة الكهرباء والماء حول الخطط الحالية والمستقبلية لتطوير قطاع خدمات المشتركين بدول مجلس التعاون الخليجي بحضور رئيس فريق خدمات المشتركين بدول مجلس التعاون خالد المهدي وممثلي قطاعات خدمات المستهلكين في دول التعاون. وشدد اللقاوي على قيام الوزارة بتوفير كافة الظروف لإنجاح الورشة وتحقيق أهدافها وإتاحة المجال للمساهمة لكافة الأطراف المعنية لتطوير قطاع خدمات المشتركين. أملاً أن تسفر الورشة عن نتائج تستجيب للتحديات المرجوة ويمكن من إرساء خدمات تساهم في تطوير القطاع. من جانبه اعتبر رئيس الفريق خالد المهدي أن قطاع خدمات المستهلكين من أكثر القطاعات أهمية وقابلية للتطوير والتحسين وهو

المستشار الشامري يدعو لتكاتف الجهود الدولية للحد من ظاهرة الإتهار بالبشر

إيمان عريقات: 10 نشاطات تم تنفيذها في الأشهر الماضية



(تصوير: أحمد أبو عطية)

• المستشار جمال الشامري وإيمان عريقات وديبلوماسيون ومشاركون في مؤتمر حقوق العمالة

الذين يهرون عبر الحدود الدولية سنوياً يقدر عددهم بما يزيد على 800 ألف شخص. وأكد أن من الضروري أن تتكاتف الجهود الدولية لمكافحة تلك الظاهرة والحد من آثارها، مشيراً إلى أن تعاون معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مع المنظمة الدولية للهجرة لارساء استراتيجية شاملة من خلال البرامج التدريبية وعقد الندوات والمؤتمرات للتعاون على الأساليب المختلفة للاتجار بالبشر، والتعريف المهاجرين، ونشر ثقافة الحقوق الأساسية للعمالة، سواء ما يتعلق بحرية اختيار العمل، والظروف الزمنية والمكانية لإياها، أو الأليات والأدوات القانونية لتنظيمها والتعامل معها. وقالت رئيس مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الكويت إيمان عريقات إن فكرة المؤتمر جاءت شاملة لمواضيع حيوية تهم المجتمع بكافة أطيافه ليتم مناقشتها مع المشاركين من قضاة ومدعين عامين ومستشارين، حيث تتم الاستعانة بأربعة من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى خبير وطني، وذلك لتبادل الخبرات والوقوف على أحدث ما توصلت إليه القوانين الدولية بهذا الصدد.

الذين يهرون عبر الحدود الدولية سنوياً يقدر عددهم بما يزيد على 800 ألف شخص. وأكد أن من الضروري أن تتكاتف الجهود الدولية لمكافحة تلك الظاهرة والحد من آثارها، مشيراً إلى أن تعاون معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مع المنظمة الدولية للهجرة لارساء استراتيجية شاملة من خلال البرامج التدريبية وعقد الندوات والمؤتمرات للتعاون على الأساليب المختلفة للاتجار بالبشر، والتعريف المهاجرين، ونشر ثقافة الحقوق الأساسية للعمالة، سواء ما يتعلق بحرية اختيار العمل، والظروف الزمنية والمكانية لإياها، أو الأليات والأدوات القانونية لتنظيمها والتعامل معها. وقالت رئيس مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الكويت إيمان عريقات إن فكرة المؤتمر جاءت شاملة لمواضيع حيوية تهم المجتمع بكافة أطيافه ليتم مناقشتها مع المشاركين من قضاة ومدعين عامين ومستشارين، حيث تتم الاستعانة بأربعة من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى خبير وطني، وذلك لتبادل الخبرات والوقوف على أحدث ما توصلت إليه القوانين الدولية بهذا الصدد.

كتبت إيتسام سعيد:

أكد رئيس معهد الكويت للدراسات القضائية المستشار جمال الشامري ضرورة تكاتف الجهود الدولية للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر ونشر ثقافة الحقوق الأساسية للعمالة والمواثيق الدولية ومنظمات الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر، ان قضايا الاتجار بالبشر باتت تمثل خطراً كبيراً على المجتمع الدولي لما تنهك من انتهاك لحقوق الإنسان وما تؤدي إليه من التفكك الاجتماعي، والسياسات بالصحة العامة وحرمان الدول من القوة البشرية وتأثيرها السلبي على أسواق العمل وأهدار حقوق العمالة، فضلاً عما تنتجه من دعم للجريمة المنظمة.

وأضاف أصبح عالمنا المعاصر يعاني سنوياً من تفاقم صورة من هذا الاسترقاق في شكل ظامرة الاتجار بالبشر وما يرتبط بها في الغالب من تهريب المهاجرين حتى بلغت ملايين الضحايا الذين يتم الاتجار بهم داخل حدودهم الوطنية والقومية، مشيراً إلى ان الأشخاص